النفط الكويتي يهبط إلى 42.30 دولار للبرميل

هبط سعر برميل النفط الكويتي بواقع 1.32 دولار، ليصل إلى 42.30 دولار، مقابل 43.62 دولار يوم الجمعة الماضي، وذلك وفقاً للسعر المُعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

عالمياً، تراجعت أسعار النفط خلال تعاملات امس الثلاثاء، إذ تشير التوقعات إلى أن عاصفة «بيتا» في خليج المكسيك فقدت قوتها رغم وصولها إلى اليابسة قرب ولاية تكساس، ووسط متابعة مستجدات الطلب على الخام مع زيادة تفشي فيروس كورونا في أنحاء العالم.

وهبطت العقود الآجلة لخام برنت القياسي تسليم نوفمبر بنحو 0.2 بالمئة لتصل صباح اليوم إلى 41.37 دولار للبرميل، كما تراجعت عقود خام نايمكس الأمريكي تسليم أكتوبر بنسبة 0.2 بالمئة لتصل إلى 39.22 دولار للبرميل. وحذت سوق النفط حذو أسواق الأسهم والسلع الأولية في التحول نحو الابتعاد عن المخاطرة مع تزايد معدلات الإصابة بالفيروس في أوروبا ودول أخرى وهو ما دفع حكومات إلى فرض إجراءات العزل العام مُجدداً، وهو ما يلقي بشكوك على التعافي الاقتصادي.

78 بالمئة تراجعاً في استثمارات «صندوق المشروعات»

الحكومة تضخ استثمارات بنحو 39 مليار دينار في النصف الأول من 2020

ضخت الحكومة الكويتية وشركاتها استثمارات بقيمة 38.87 مليار دينار حتى 30 يونيو 2020، و تتوزع الاستثمارات المذكورة على 5 قطاعات رئيسية، تستحوذ فيها الحسابات تحت الطلب والودائع على 43.4 بالمئة من إجمالي المبالغ المستثمرة بواقع 16.84 مليار دينار، فيما تستحوذ الاستثمارات في شركات تابعة وزميلة على 37.1 بالمئة من إجمالي الاستثمارات بنحو 14.42 مليار، في حين تبلغ حصة المحافظ والصناديق الأخرى المتنوعة 17.3 بالمئة من إجمالي الاستثمارات بما يعادل 6.74 مليار دينار.

أما الأموال المستثمرة في القروض والتسهيلات والمرابحات فتبلغ نسبتها 1.2 بالمئة من الإجمالي بما قيمته 485 مليون دينار، وتستحوذ الاستثمارات العقارية على 1 بالمئة بما قيمته 369 مليون دينار.

ووفقاً لتقسيم الجهات الحكومية، تستحوذ الجهات ذات الميزانيات المستقلة وشركاتها على 35.75 مليار دينار من إجمالي الأموال المستثمرة، من بينها 15.12 مليار حسابات تحت الطلب وودائع، و14.35 مليار استثمارات في شركات تابعة وزميلة، و6.11 مليار محافظ وصناديق وأخرى متنوعة، و137 مليوناً قروض وتسهيلات ومرابحات، و28 مليوناً استثمارات عقارية.

أما الجهات ذات الميزانيات الملحقة والإدارات الحكومية فتستحوذ على 1.6 مليار دينار من إجمالي الأموال المستثمرة، من بينها 1.08 مليار حسابات تحت الطلب وودائع، و297 مليوناً استثمارات عقارية، و221 مليوناً محافظ وصناديق وأخرى متنوعة، و8 ملايين قروض وتسهيلات ومرابحات، و5 ملايين استثمارات في شركات تابعة وزميلة.

وبلغت حصة الشركات الحكومية الأخرى من إجمالي الأموال المستثمرة نحو 1.5 مليار دينار، بواقع 644 مليوناً حسابات تحت الطلب وودائع، و409 ملايين محافظ وصناديق أخرى متنوعة، و340 مليوناً قروض وتسهيلات ومرابحات، و44 مليوناً استثمارات عقارية، و65 مليوناً استثمارات في شركات تابعة وزميلة.

صندوق المشروعات

تراجع إجمالي الأموال المستثمرة لدى الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو 78 بالمئة خلال 6 أشهر، حيث انخفضت من 15.58 مليون دينار في نهاية أول 2019 لتبلغ 3.44 مليون في 30 يونيو الماضي، متراجعة 12.14 مليون دينار.

وحول تكلفة الأدوات الاستثمارية للصندوق كما في 30 يونيو من العام الحالي، مقارنة مع نهاية ديسمبر من العام الماضي، انخفضت تكلفة الأموال المستثمرة في الحسابات الجارية وحسابات التوفير بنحو 960 ألف دينار بتراجع 28.6 بالمئة مقارنة بنهاية ديسمبر الماضي، كما تراجعت الأموال المستثمرة في الودائع لأجل والشركات التابعة بنسبة 100 بالمئة بما قيمته 11.18 مليون دينار.

تحديث خطة التمويل للسنوات الخمس المقبلة حتى عام 2024

«البترول الوطنية» تخفض الاقتراض الخارجي إلى 12 مليار.. والإنفاق إلى 16 مليار دينار

قامت مؤسسة البترول الكويتية بتحديث خطة التمويل للسنوات الخمس المقبلة وحتى عام 2024 حيث تم تخفيض البرنامج الاستثماري وإعادة النظر بالمشاريع الرأسمالية بحوالي 5 مليارات دينار لتصل إلى 25 مليار دينار مقارنة بنحو 30 مليار دينار حسب الخطة الخمسية السابقة، وتم تخفيض الإنفاق بما يقارب 4.8 مليار دينار ليبلغ 16 مليار دينار.

جاء ذلك في الوقت الذي تترقب فيه الأوساط المصرفية توقيع مؤسسة البترول الكويتية قرضاً مجمعاً بقيمة مليار دينار مع البنوك المحلية لمدة 15 سنة بفائدة متغيرة،

وبحسب الإنفاق الرأسمالي المتوقع لتحقيق الأهداف الاستراتيجية فإن المؤسسة تخطط لإنفاق 25 مليار دينار موزعة كالتالي: 4.7 مليار دينار في العام المالي 2019/2020 وإنفاق 4.4 مليار دينار في 2020/2021 وإنفاق 5.3 مليار دينار في 2021/2022، وإنفاق نحو 5.8 مليار دينار في 2022/2023، وإنفاق نحو 4.9 مليار دينار في العام الأخير من الخطة في 2023/2024.

وقامت المؤسسة بتخفيض حجم الإنفاق المتوقع لنشاط الإنتاج والاستكشاف داخل الكويت بما نسبته 66 بالمئة من إجمالي البرامج الرأسمالية مقارنة بنحو 20.8 مليار دينار وما نسبته 70% من إجمالي البرامج الرأسمالية حسب الخطة الخمسية السابقة.

ووفقاً للافتراضات الأساسية لخطة التمويل المثلى المحدثة لسد العجز المالي لدى مؤسسة البترول الكويتية فإن مبلغ الاقتراض تم تخفيضه إلى مستوى 12.1 مليار دينار، بالإضافة إلى قرضين دوارين بالدينار الكويتي بقيمة 350 مليون دينار وقرض بالدولار الأمريكي بما يعادل 305 ملايين دينار، علماً بأن هذين القرضين قد تم الحصول عليهما سابقاً في 2019.

ويتوزع قرض الـ 12 مليار دينار لمؤسسة البترول على 3 جهات تمويل وهي قروض بنكية بواقع 3.8 مليار دينار بحصة 32 بالمئة، وسندات بـ 6 مليارات دينار بحصة 50 بالمئة وأخيراً قروض من وكالات ائتمان الصادرات بقيمة 2.2 مليار دينار وبحصة 18 بالمئة.

علماً بأن إجمالي مبلغ الاقتراض في خطة التمويل السابقة (الأساسية) كان يفترض اقتراض 15.9 مليار دينار بالإضافة إلى قرض دوار بالدينار والدولار بقيمة 1.5 مليار دينار، وكانت عبارة عن خليط من التمويلات البنكية والسندات والاقتراض مقابل عقود المبيعات وقروض بنكية بالدولار. وأصبح الهيكل التمويلي للمؤسسة يقوم على تمويل 60 بالمئة تمويل خارجي و40 بالمئة تمويل ذاتي بدلاً من الهيكل التمويلي السابق القائم على 70 بالمئة تمويل خارجي و30 بالمئة تمويل ذاتي.

ورأت «البترول الكويتية» ضرورة الاحتفاظ بمبلغ 5 مليارات دينار كحد أدنى بالمحفظة الاستثمارية للمؤسسة، وفرض 80 بالمئة كنسبة الصرف على المشاريع الرأسمالية خلال الخطة الخمسية. وتعاقدت المؤسسة مع وكالات التصنيف الائتماني (موديز وستاندرد آند بورز وفيتش) وذلك تمهيداً لإصدار السندات وقد تم الحصول على تقارير من هذه الوكالات حول التصنيف الائتماني للمؤسسة.

وبلغت جملة الأموال المستثمرة لدى مؤسسة البترول في 30 يونيو الماضي نحو 14.36 مليار دينار بتراجع 2.7 بالمئة، وبما قيمته 393.8 مليون مقارنة مع قيمتها في نهاية ديسمبر الماضي، عندما كانت تبلغ حينها 14.75 مليار دينار. وتظهر البيانات أن النقص في أرصدة تكلفة الأدوات الاستثمارية يعود إلى تركز أعلى نقص في المحافظ المالية بقيمة 431.75 مليون دينار، في حين استمر تركز استثمارات المؤسسة في الأدوات الاستثمارية نفسها مع تغير بعض أوزانها النسبية.

وبلغت نسبة تكلفة استثمارات المؤسسة بالعملات الأجنبية إلى إجمالي تكلفة الأموال المستثمرة في نهاية يونيو الماضي نحو 40.1 بالمئة، فيما جاءت جملة الاستثمارات في الشركات التابعة، التي يتم إثباتها وإظهارها في السجلات والبيانات المالية وفقاً لطريقة حقوق الملكية في المرتبة الأولى، حيث بلغت نسبتها 62.7 بالمئة إلى إجمالي تكلفة الأموال المستثمرة في 30 يونيو الماضي مقارنة بـ61.3 بالمئة نهاية ديسمبر 2019.

وحلّت جملة الاستثمارات في المحافظ المالية بالمرتبة الثانية، إذ بلغت 34.7 بالمئة إلى إجمالي تكلفة الأموال المستثمرة في نهاية يونيو مقارنة بـ36.7 بالمئة في نهاية ديسمبر 2019، ومعظمها بالعملات الأجنبية.

أما جملة تكلفة الاستثمارات ذات السيولة العالية، مثل الودائع والحسابات تحت الطلب، التي تتضمن الحسابات الجارية ذات العائد، فجاءت في المرتبة الثالثة، حيث بلغت نسبتها 2.1 بالمئة من إجمالي تكلفة الأموال المستثمرة في نهاية يونيو مقارنة بـ1.5 بالمئة في نهاية ديسمبر 2019، وتعادل نسبة العملات الأجنبية من تكلفتها نحو 34 بالمئة.

واحتلت تكلفة الاستثمارات في الشركات الزميلة، المرتبة الرابعة، بـ0.5 بالمئة من إجمالي تكلفة الأموال المستثمرة في نهاية يونيو 2020.

13 مرة تغطية البنوك المحلية لسندات بقيمة 200 مليون دينار

16.2 بالمئة نمواً باستثمارات «المركزي الكويتي» إلى 13.07 مليار دينار

طرح بنك الكويت المركزي امس الثلاثاء سندات وتورق مقابل بقيمة 200 مليون دينار، وبمعدل عائد 1.25 بالمئة. وحسب البيانات المنشورة على المركزي، تمت تغطية الإصدار بواقع 13.32 مرة، علماً بأن إجمالي الطلب عليه بلغ 2.22 مليار دينار.

وبلغ أجل تلك السندات 3 أشهر، إذ تستحق في 22 ديسمبر 2020، وفق المركزي. ويتوافق أجل وعائد تلك السندات مع أخر إصدار للمركزي الكزيتي في 15 سبتمبر الجاري البالغ 290 مليون دينار.

يُذكر أن السندات هي أداة دين تصدرها الحكومات للاقتراض وتلتزم الدولة بدفع قيمتها لمشتريها في تاريخ الاستحقاق مع فائدة. أما التوريق هي عملية تتيح للمؤسسات جمع مجموعة من أموال مستحقة لها أو ديون وتحويلها لأوراق مالية يمكن التداول عليها.

على الجانب الآخر، بلغ إجمالي استثمارات بنك الكويت المركزي 13.072 مليار دينار في نهاية يونيو الماضي، مقارنة بـ11.24 مليار في نهاية ديسمبر 2019 بزيادة قيمتها 1.82 مليار، وبارتفاع نسبته 16.2 بالمئة، بينما بلغ إجمالي الإيرادات والأرباح المحققة خلال الـ6 أشهر المذكورة نحو 77.99 مليون دينار.

وأظهر التقرير الرقابي أن استثمارات «المركزي» في الودائع لأجل بالعملات المختلفة استمرت في المحافظة على المرتبة الأولى، إذ بلغت تكلفتها 12.31 مليار دينار تشكل 94.2 بالمئة من إجمالي تكلفة الأموال المستثمرة في نهاية يونيو 2020، مقارنة بـ10.53 مليار في نهاية ديسمبر 2019، بزيادة 1.78 مليار، وبارتفاع نسبته 17 بالمئة.

وجاءت الاستثمارات الأخرى لـ«المركزي»، متمثلة في الحسابات التشغيلية لتنفيذ عمليات البنك اليومية والأموال المودعة بالبنك الفيدرالي الأمريكي والتسهيلات الممنوحة للبنك الدولي في المرتبة الثانية، حيث بلغت جملة تكلفتها 705.7 مليون دينار تشكل 5.4 بالمئة من إجمالي تكلفة الأموال المستثمرة في نهاية يونيو مقابل 711.56 مليون في نهاية ديسمبر 2019.

وجاءت الاستثمارات في الأسهم بالمرتبة الثالثة بتكلفة 50.22 مليون دينار بنسبة 0.4 بالمئة من إجمالي الأموال المستثمرة في 30 يونيو مقابل ما يعادل 2.79 مليون دينار في نهاية ديسمبر الماضي، بزيادة 47.43 مليون دينار.

تابعة لـ«يونيكاب» تتوصل لاتفاقية تسوية ودية مع شركة عميلة

أعلنت شركة يونيكاب للاستثمار والتمويل عن توصل شركة إسكان العقارية، إحدى الشركات التابعة والمملوكة للمجموعة بنسبة 100 بالمئة، إلى اتفاقية تسوية ودية مع إحدى الشركات العميلة.

وقالت «يونيكاب» في بيان للبورصة الكويتية امس الثلاثاء، إنه بناءً على عقد المشاركة العقارية وإدارة محفظة عقارية بين «إسكان» والشركة العميلة، ونظراً للظروف الراهنة وإخلال الأخيرة تجاه الشركة التابعة ببنود العقد فقد توصلت الشركتان إلى اتفاقية التسوية.

وأوضحت «يونيكاب» أن تنفيذ الاتفاقية يتوقف على موافقة الجهات الرسمية والمُختصة، مؤكدة أنها ستُفصح عن أثر تلك الاتفاقية فور إتمام تنفيذ بنودها بعد موافقة الجهات المعنية.

وأشارت إلى أن الأثر المالي للاتفاقية المُشار إليها لا يمكن تحديده في الوقت الراهن قبل الحصول على الموافقات اللازمة وتنفيذ الاتفاقية.

«الكويتية للمقاصة» تواصل الاختبارات النهائية ضمن استعدادات ترقية البورصة

مؤشرات البورصة تواصل الصعود بأنشط سيولة خلال 6 أشهر بنحو 18.8 بالمئة

واصلت بورصة الكويت أمس الثلاثاء ارتفاعها الخامس على التوالي، حيث ارتفع مؤشرها العام 0.8 بالمئة، وصعد السوق الأول 1.02 بالمئة، وسجل الرئيسي نمواً بنسبة 0.14 بالمئة بينما استقر «رئيسي 50» عند الإغلاق.

وارتفعت سيولة البورصة امس بنحو 18.8 بالمئة لتصل إلى 68.92 مليون دينار كأعلى قيمة تداول بالسوق خلال 6 أشهر، بينما تراجعت أحجام التداول اليوم بنسبة 21.8 بالمئة إلى 411.3 مليون سهم مقابل 526.03 مليون سهم في الجلسة السابقة.

وسجلت مؤشرات 8 قطاعات صعوداً امس بصدارة الخدمات الاستهلاكية بنمو نسبته 1.33 بالمئة، يليه البنوك بنحو 1.21 بالمئة، فيما تراجع 3 قطاعات أخرى يتصدرها المنافع بانخفاض معدله 0.3 بالمئة. وجاء سهم «إنوفست» على رأس القائمة الخضراء للأسهم المُدرجة بنمو نسبته 9 بالمئة، بينما تصدر سهم «الهلال» القائمة الحمراء مُتراجعاً بنحو 4.59 بالمئة. وحقق سهم «بيتك» أنشط سيولة بالبورصة بقيمة 15.63 مليون دينار شكلت نحو 22.7 بالمئة من قيم تداول البورصة، ليرتفع السهم عند الإقفال 2.4 بالمئة مما شكل دعماً رئيسياً لقطاع البنوك والسوق الأول والبورصة ككل. من ناحية أخرى، واصل سهم «المستثمرون» تصدره نشاط الكميات بالسوق لليوم الثالث على التوالي، حيث بلغت أحجام تداوله اليوم 54.62 مليون سهم شكلت نحو 13.3 بالمئة من إجمالي كميات السوق، ليرتفع السهم في الختام 3.07 بالمئة.

من جانبها، أعلنت الشركة الكويتية للمقاصة أنه جاري العمل على الاختبارات النهائية مع جميع الاطراف ذات الصلة وبالتعاون مع هيئة أسواق المال وشركة بورصة الكويت على كل من مفهوم حساب التخصيص الجديد والخاص بالمؤسسات الاجنبية.

الكويتية للاستثمار تقترض 8.2 مليون دينار من بنك ألماني

حصلت الشركة الكويتية للاستثمار على قرض تمويلي من أحد البنوك الألمانية بقيمة 8.2 مليون دينار لأجل 5 سنوات، وبسعر فائدة يبلغ 1.17 % سنوياً. وقامت بعض البنوك العالمية بتقديم عروض تسهيلات بالدينار لشركات استثمار، في تأكيد على قناعتها بالتعاون مع القطاع الخاص المحلي.

وأوضحت أن البنوك الأجنبية مهتمة بالسوق الكويتي بقوة، وتقدِّم عروضاً وتسهيلات تنافسية، خصوصاً للقطاعات المتعطشة التي ربما تجد مصاعب في الحصول على تسهيلات وسيولة بمرونة، لاسيما أن شركات الاستثمار منذ الأزمة المالية كانت تعاني شح السيولة وصعوبة ترتيب تمويل من البنوك، بسبب تحفظات وعدم وجود ضمانات كافية، إضافةً إلى تأثر أسواق المال، التي تعتبر محور «البزنس» الأساسي للقطاع. الجدير بالذكر أن سعر الفائدة على الدينار، وفق آخر خصم قام به البنك المركزي، يبلغ 1.5 بالمئة، فيما تبلغ أسعار الفائدة بين البنوك ليلة واحدة 0.8750 بالمئة، ولأجل شهر 1.3750 بالمئة، وثلاثة أشهر 1.6250 بالمئة، و6 أشهر 1.8125 بالمئة، ولأجل عام 2.1250 بالمئة.